## الناس والدستور

# أحاديث وآراء التقطت من الشارع

**للمرة الاولى يدلي شعبنا العراقي بصوته على الدستور الدائم للعراق. وحول هذا الموضوع اجرت (الدستور الجديد) هذه اللقاءات مع شرائح اجتماعية مختلفة.**

بغداد/ جمال كريم / مديحة جليل البياتي

### ولد الانسان حراً

المواطن عبد الرحمن العاني (استاذ جامعي) قال:
. ولد الانسان حراً فلا بد له من ان يتمسك بهذه الحرية، والاسلام يؤكد ان الايمان بالله لا بد من ان ينطلق من الانسان الحر، والعبودية لله وحده فلا بد للانسان من ان يعبر عن حريته بان يختار العمل والتصرف وفق ما تمليه عليه حريته، فالمشاركة مبدأ اجتماعي بحت يتحقق بحركة المجتمع، فعلى الانسان ان يقرر ما يريده وما يسعى اليه بشرط ان يتناسب عمله مع الاخلاقية العامة للمجتمع، وما يمليه عليه ايمانه بالله، فيجب علينا المشاركة في الاستفتاء والانتخابات العامة القادمة وان نعطي راينا سواء اكان سلباً او ايجاباً بما يمليه عليه واجبنا في الحياة.

المواطن صفاء حمزة الشمري، خريج جامعي وحالياً (كاسب) قال: من المعلوم ان كل دستور ينطوي على فكرة قانونية سائدة، وهذه الفكرة تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقيم والتقاليد السائدة في المجتمع ، ومن ثم لا بد من ان يكون الدستور منسجماً مع هذه الفكرة، فعندما تأتي تلك النصوص بعيدة عن هذه الفكرة سوف تتعرض للرفض من قبل الشعب عند عرضها للاستفتاء. ثم هناك تساؤل: هل بالامكان صوغ دستور علماني لشعب اغلبيته الساحقة من الاسلاميين؟

وهل يمكن صوغ دستور اسلامي بشكل مطلق على الرغم من وجود كيانات علمانية وطوائف دينية اخرى؟ وللاجابة على هذا السؤال نقول لا بد من ان تاخذ الجمعية الوطنية المنتخبة بالحسبان هذه التوجهات وبالتالي اعداد دستور توافقي يحترم الاسلام ويضمن حقوق جميع الطوائف وحرياتهم.

### حقوق المرأة

❖المواطنة رجاء هادي محمد (معلمة) تقول: يجب ان تعطى الحقوق الكاملة للمرأة، بما يثبت حقها في المجتمع.. ويجب ان يشارك الجميع في الاستفتاء فهو يمثل ضربة للارهاب.

### مع وحدة العراق

❖المواطن عبد الله توفيق (مهندس) قال: نحن نؤيد ونبارك دستوراً يضمن حقوق وحريات الشعب العراقي بكل اطيافه وشرائحه اما ما يخص البنود والمواد الموجودة في الدستور وخاصة تقسيم الثروات ومسالة الفيدرالية واللتين تثيران الجدل الآن بين الكتل السياسية والسياسيين. فانا اشعر من موقعي كعراقي اولا ومن حرصي الشديد على بلدي واهلي العراقيين بان مسالة تقسيم الثروات بالتساوي هي حق مشروع فلا بد من ان تعوض الجهات او العوائل او الاشخاص المتضررين سياسياً وممكن ان يتم توزيع الثروات بصورة متساوية فانا مع وحدة الشعب العراقي ومع وحدة العراق ارضا وشعبا.

### ضمان مجيء حكومة ديمقراطية

❖المواطن جمال عز الدين صاحب محل لبيع (ادوات احتياطية) قال: الحرية وحدها لا تحل مشكلاتنا ويجب على الدستور القادم ان يحدد نظام الحكم المناسب وان يضمن مجيء حكومة ديمقراطية قادرة على حل جميع الازمات بما فيها جدولة رحيل قوات الاحتلال، لان الحكومة المنتخبة مهما كانت قوية لا يمكن ان تمارس طموحات الشعب العراقي؟ ان هذا السؤال سابق لاوانه نتمنى ان يكون دستورنا دستوراً دائما وملبياً لطموحات الشعب باطيافه كافة.

### التكامل

❖المواطن محمد جليل (سائق منشأة) قال: اتمنى ان اسافر الى السليمانية والى الانبار ولايقال عني عربي شيعي او كردي او سني بل يقال إني عراقي، ويحق لي السفر والعيش في اية بقعة من العراق، فالكردي في شمال العراق ممكن ان ياخذ نصيبه من نفط البصرة، ويحق للمواطن العراقي في جنوب العراق ان يتمتع بالخيرات الطبيعية في كردستان، فمسالة الفدرالية اذا كانت لا تؤدي الى الانفصال بل تؤدي الى زيادة التلاحم بين ابناء الشعب وهي بمعناها تحقيق الحرية الكاملة في الادارة المركزية للمنطقة فهناك دول متحدة وفيها انظمة وبرلمانات امثال المانيا واميركا وحتى روسيا.. اما بخصوص الدين الاسلامي فانا كمسلم ارى ان الدين الاسلامي هو المصدر الرئيس للتشريع لانه لا يوجد في الحياة للانسان ما يعالجه سوى الدين.

### قراءة الدستور

المواطنة (ام نهى) ربة بيت، قالت: معظم الناس لم يطلعوا على مسودة الدستور وحتى ان بعض الناس لم يفهموا معنى كلمة دستور وماذا تعني الفيدرالية، اما كان من الافضل عقد ندوات موسعة يتم من خلالها شرح ماد الدستور او يتم توزيعه على الناس بشكل كتب تصدر عن الحكومة العراقية لكي يتم معرفة معنى الدستور.

### خطوة الالف ميل

❖المواطن سرمد محمد، طالب جامعي قال: الفيدرالية، او الاتحادية في مفهومها الايجابي لا تجزئ الوطن الواحد وانما من يجزئ الوطن الواحد هي النفوس ان كانت نفوسا مريضة فعلى أي شكل يكون التقسيم الاداري للعراق سواء اكان محافظات او مقاطعات او فيدراليات فهو تقسيم شكلي اداري.. ما مدى تحقيق الدستور لثروات الشعب العراقي؟ مبدأ الطموح في النفس الانسانية لا يقف عند حد معين والطموحات التي ذكرت في الدستور هي طموحات مشروعة للانسان لكي يعيش بسعادة ولكنها لا تقنع الانسان في الوقت الحاضر فعليه ان يراجعها في الدورات الانتخابية القادمة ولا بد من القبول بهذه الطموحات المثبتة في مسودة الدستور لتكون الخطوة الاولى لمسيرة الالف ميل ولا بد من هذه الخطوة.

### حذار

❖الدكتور مهدي نوري محمود الطائي بدأ حديثه عن هذا اليوم قائلا: لا اشك مطلقاً، في انه سيكون يوماً خالداً في تاريخ العراق السياسي الحديث، اذ سيهب العراقيون باتجاه مراكز الاستفتاء لكي يقولوا كلمتهم الحقيقية والصادقة تجاه مسودة الدستور التي اذا ما تم اقرارها ستكون منارا وطريقا معبدة لبناء عراق ديمقراطي، برلماني، اتحادي، موحد.

### المهم هو التطبيق

اما المحامية نسرين عبد الهادي فقالت: ليس المهم ان نتفق على مدونة سيستفتى عليها وفي حالة اقرارها ستكون دستوراً للبلاد، ينظم حياة الافراد والمؤسسات، بل المهم ان تؤخذ مواد وفصول الدستور مأخذ الجد في التطبيق، والاحترام، من قبل شرائح المجتمع ، بدءاً من رئيس الجمهورية أي اصغر فرد في المجتمع، وبما ان الدستور هو القانون الاعلى والاساسي للدولة فمن الخطأ ان تذكر فيه مواد متعلقة بالحقوق والحريات تكون مسألة تنظيمها متعلقة بقوانين فرعية تسنها اية حكومة في المستقبل . وبالتالي فان حقوق وحريات الافراد ستكون مرهونة بايديولوجيا الحكومة ، من هنا، لا يستطيع الفرد ووفق هذا اللبس، ان يعي بالضبط ما هي حقوقه، وما هي مديات حرياته؟.

### العبرة بالتطبيق ايضاً

وابدى محمد عبد الرضا علي ، طالب معهد معلمين، رأيه قائلا: ان اية خطوة تخدم العملية السياسية الجارية في العراق، والاستفتاء على مسودة الدستور، جزء مهم من هذه العملية، والحكمة، كما ارى، ليس ان تدلي بصوتك فحسب، وانما الحكمة الا تكون المسودة التي هي مشروع لدستور دائم، مجرد حبر على ورق. بل يجب ان يكون العمل باتجاه التطبيق والاشتغال الفعلي بمواد وفقرات الدستور، لانه في المحصلة ضمان لحقوق وحريات الشعب.

عدا ذلك، ستكون المسوّدة او الدستور فيما بعد، مجرد مدونة لا جدوى منها.

### خشية

المواطن فاضل ابو السبح : بصراحة اتصور ان الكثير من المواطنين العراقيين لن يتحمسوا ليوم الاستفتاء بدرجة الاندفاع والحماس اللذين ابدوهما في يوم الانتخابات، ذلك لانه خلال هذه المرحلة الانتقالية حصلت تجاوزات وخروقات كثيرة ومستمرة لقانون الدولة المؤقت الذي هو من الناحية القانونية دستور للبلاد من قبل الافراد او الكيانات السياسية المعروفة، لهذا، كما ارى، ان اكثر الناس، يخشون ان تتكرر مثل هذه التصرفات مع الدستور الدائم وبخاصة اذا بقي من دون حماية لسيادته او تطبيق فقراته على الجميع من دون استثناء.

### اهمية التثقيف

المواطن زكي محمد علي اشار الى ان الاستفتاء على مسودة الدستور، سيشكل حدثا مهما في تاريخ العراق السياسي الحديث. بل هو تجربة العراقيين منذ عقود، بيد انه قال ان هذه العملية وعمليات سياسية اخرى تحتاج الى تثقيف ووعي بآفاق تطورها واهميتها التاريخية. فقد سمعت ان هناك نسخاً ستوزع او وزعت، لكن اكثر المواطنين وانا واحد منهم، الى اليوم، لم اتسلم نسختي من مسودة الدستور لكي استطيع ان اطلع على مبادئها الاساسية التي تهمني كمواطن سيستفتي عليها السبت القادم، ومن حقي ان أتساءل، كيف يتسنى لمواطن ان يدلي برايه حول شيء يجهله تفصيلا؟

استوقفنا الشيخ غازي زيارة، الذي ابدى رأيه بالقول: ان الاستفتاء على مسودة هي مشروع لدستور دائم، يعد تحولا كبيرا في حياتنا السياسية، لانه سيقودنا الى فهم ما معنى ان يكون للمجتمع قانون عام ينظم حياة المجتمع ويخدم حقوقه وحرياته ومصالحه. لذلك ارى ان المشاركة في الاستفتاء واجب وطني تقع مسؤوليته على جميع مكونات الشعب العراقي.

### مؤيد

المواطن مهند نجيب ناصر، رجل اعمال اشار الى انه من المؤيدين وبحماس لاي استفتاء حول دستور عام يحمي ويضمن حقوق وحريات وحياة كل العراقيين وبمختلف انتماءاتهم القومية والدينية والعرقية والمذهبية، بمعنى آخر، قانون يخدم الجميع وسيادته تطول الجميع، واتمنى ان يتم اقرار الدستور، ليكون القانون الاول في البلاد، على ان تنفذ مواده وفصوله على الجميع وان لا يتم تجاوزه من قبل أي فرد ومهما كان مركزه السياسي او الاجتماعي، ولا من كيان سياسي او اية حكومة قادمة.

### يريد نسخة من الدستور

اخيراً استطلعنا رأي المواطن كطان فرج زيدان الذي تحدث قائلا: في الحقيقة انني الى الآن، لم اطلع على مسودة الدستور، وهذا بحد ذاته مشكلة ويبدو انها ليست مشكلتي فحسب. لكنني ساكون حريصاً على الحصول على مسودة الدستور خلال هذه الايام القليلة المتبقية قبل الاستفتاء لكي استطيع ان اقول كلمتي الفيصل في ذلك.

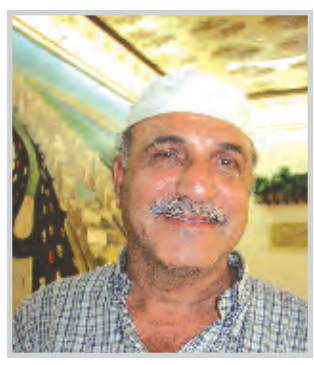

## بعد اعادة تفسيرها

# قراءة جديدة للمادة (٤) من قانون الاستفتاء

المحامي/ حميد طارش الساعدي

تغيرت القراءة للمادة (٤) من قانون الاستفتاء بعد اعادة تفسيرها بناء على طلب الامم المتحدة، ومن المعلوم ان للامم المتحدة دورا اساسياً في العمليات الانتخابية ليس في العراق، فحسب، بل في العديد من الدول ولا سيما حديثة العهد بالانتخابات، ودورها غالبا ليس استشارياً بل يتعداه الى التماس كل ما من شأنه ان يؤدي الى نجاح الانتخابات، وتطرح نفسها طرفاً محايداً من اجل ان تنجح بالقبول لدى جميع القوى السياسية في البلد الذي تعمل فيه ، لذلك فهي رأت ان يكون تفسير المادة (٤) على خلاف ما ذهب اليه القانون ومن قبله قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، اذ نصت الفقرة (ج) من المادة (٦١) على "يكون الاستفتاء العام ناجحا، ومسودة الدستور مصادقا عليها، عند موافقة اكثرية الناخبين في العراق ، واذا لم يرفضها ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات او اكثر". والناخب من تتوفر فيه شروط الناخب ويكون اسمه مسجلا في سجل الناخبين في المركز الانتخابي وقد يدلي بصوته او يمتنع عن ذلك، اما المصوت فهو الناخب الذي يدلي بصوته فعلا، ولهذا السبب ايضا احتاجت الجمعية الوطنية الى التصويت على تعديل التفسير ليكون الناخب هو المصوت وفق ما ارادته الامم المتحدة وربما لسبب مهم يكمن في ان من يقرر الدستور للعراقيين لعشرات السنين القادمة من عدمه هو العراقي الايجابي الذي يذهب الى صناديق الاقتراع وبغض النظر عن تصويته بنعم او لا ، وان لا يكون أي دور للعراقي الذي يبقى في بيته في تقرير هذه الوثيقة الخطرة والمهمة في حياة الشعب العراقي، أي ان تكون النتائج المهمة على اساس العمل وليس الموقف السلبي الذي يكون ناتجا عن عدم الشعور بالمسؤولية الوطنية، وان يكون مبنيا على الحقائق وليس غموض القانون، فالحقيقة تقتضي ، ان يكون لاؤلئك الذاهبين الى صناديق الاقتراع حق تقرير الدستور وهم فقط الذين سيفتخرون مستقبلا بصناعته او افشاله وليس الذين سيفضلون الجلوس في بيوتهم وكأن الامر لا يعنيهم في اهم وثيقة في حياتهم، اذن بموجب تعديل تفسير المادة المذكورة تم الغاء أي دور للذين لم يذهبوا الى مراكز الانتخاب للادلاء باصواتهم عن الدستور، وهذا ما يؤكد الحقيقة، لكن وبنفس الاهمية يفترض تامين الحماية اللازمة لجميع العراقيين وهم يدلون باصواتهم وحتى بعد انتهاء عملية التصويت خاصة في المناطق التي فيها تهديدات للذين يدلون باصواتهم عن الدستور، اذن ما شروط نجاح الدستور التي تعتبر شروط فشله عند تخلفها وفق التعديل الاخير والقراءة الجديدة؟ والجواب ايضا يجب توفر شرطين لكن باسس جديدة، الشرط الاول، يتطلب اكثرية الناخبين الذين يدلون باصواتهم بنعم، والاكثرية هنا تعني الاغلبية البسيطة، أي بمعنى عدد المصوتين بنعم اكثر من المصوتين بلا ولو بعدد واحد، ، وعند تخلف هذا الشرط يكون الدستور قد فشل وان لم يتحقق الشرط الثاني، اما الشرط الثاني، وحتى تكتمل عملية نجاح الدستور عند تحقق الشرط الاول فيقتضي عدم رفضه من ثلثي الذين ادلوا باصواتهم في صناديق الاقتراع في ثلاث محافظات وتحقق هذا الشرط يعد بمثابة (فيتو) لتعطيل الدستور وافشاله في حالة تحقق الشرط الاول، اذن التعديل الاخير والقراءة الجديدة تعني ان العراقيين عليهم ان يذهبوا فعلا الى صناديق الاقتراع للادلاء باصواتهم ليقرروا نجاح الدستور من فشله.

## عملية الاستفتاء ستستمر عشرساعات .. وعودة الى الحبر البنفسجي

# مراكز الاقتراع ومحطاتها تستوعب الناخبين

بغداد/ الدستور الجديد

منطلقين من فرضية ان المراكز الانتخابية والمحطات كافية لاستيعاب الناخبين ولن يحصل أي زحام متوقع.

وعلمت (الدستور الجديد) ان الاستفتاء العام الذي سيقوم فيه الشعب العراقي سيكون وفقاً للمادة ٦١ ت من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية وبمقتضى قانون الاستفتاء الصادر عن الجمعية الوطنية الانتقالية.

وان عدد مراكز الاقتراع سيكون بحدود ٦٠٠٠ مركز ويتم توزيع الناخبين على تلك المراكز على اساس وحدات الاقتراع الخاصة بهم علماً ان كل مركز اقتراع يتكون من محطة واحدة او اكثر ويمكن ان يدلي الناخبون باصواتهم في أي من محطات الاقتراع بالمركز ومن المتوقع ان تخدم كل محطة اقتراع نحو ٥٠٠ ناخب ويؤمل ان يبلغ عدد محطات الاقتراع بحدود ٣٠ الف محطة او يزيد قليلاً.

ان الاشخاص الذين سيسمح لهم بدخول مركز الاقتراع هم الناخبون الذين ينتظرون التصويت و القائمون بعملية التصويت ومسؤولو الاقتراع والوكلاء المعتمدون وافراد وسائل الاعلام المعتمدون (عدا الاجهزة) واعضاء قوات الامن اذا كانت هناك حاجة الى وجودهم داخل مركز الاقتراع. وان جميع مسؤولي الاقتراع ينبغي ان يلتزموا جميعاً بالحيادية في جميع الاوقات ويعتبر السلوك الحيادي لمسؤولي الاقتراع مهماً من اجل اجراء انتخابات حرة وعادلة.

### واجبات وكلاء الكيانات والمراقبين

كما علمت (الدستور الجديد) انه لا توجد أية قيود على عدد المراقبين الذين يمكنهم دخول محطة الاقتراع ويتم السماح بدخول وكيل واحد عن كل كيان سياسي الى محطة الاقتراع ومع ذلك لا ينبغي ان يؤدي عدد المراقبين والوكلاء الموجودين بالمركز الى افساد سير عمل الاقتراع، ويمكن ان يدخل المراقبون ووكلاء الكيانات السياسية مركز الاقتراع منذ لحظة وصول مسؤولي الاقتراع، ويمكن ان ينتقلوا بين محطات الاقتراع وبين مراكز الاقتراع ومع ذلك لا يجوز ان يوجد بمكتب الاقتراع اكثر من وكيل واحد عن كل كيان سياسي معتمد او مرشح معتمد في نفس الوقت، ويمكن ان يظل الوكلاء والمراقبون بمركز الاقتراع لحين اغلاقه في نهاية عملية عد الأصوات، ويمكن ان يتبعوا أي سيارة تحمل مواد مركز الاقتراع الى المركز الانتخابي الفرعي او المحافظة.

يمكن ان يشهد الوكلاء والمراقبون جميع العمليات التي تتم في مركز الاقتراع باستثناء قيام الناخب بتسجيل صوته ويمكن ان يعدوا سجلاتهم الخاصة بأرقام الأختام او عدد الناخبين أو أي عملية أخرى ذات صلة. ويمكن ان يقوم الوكلاء ايضاً بتوقيع اي نماذج خاصة بمكتب الاقتراع بصفة شهود، ولا يمكن ان يتخاطب الوكلاء والمراقبون مع الناخبين داخل مركز الاقتراع بأي حال من الأحوال.

وأيضاً يمكن ان يثير وكلاء الكيانات السياسية ومراقبو الانتخابات مخاوف لدى مدراء المحطات او لدى منسق مركز الاقتراع. وينبغي ان يقوم منسق مركز الاقتراع ومدراء المحطات بتسجيل شكاوى وكلاء الكيانات السياسية والمراقبين على نماذج الشكاوى وسجل الاقتراع والموظف المسؤول لا يكون ملزماً باتخاذ أي اجراء ومع ذلك سوف يقوم مدير المحطة او منسق مركز الاقتراع بتسوية القضية المثارة متى أمكن ذلك.

في حالة سوء تصرف أي من الوكلاء ينبغي ان يحذر مدير المحطة وكيل الكيان السياسي كي يتصرف بصورة لائقة وفقاً لمدونة السلوك الخاصة بوكلاء الكيانات السياسية واذا ما استمر سوء التصرف والسلوك، يمكن ان يطلب مدير المحطة -بعد التشاور مع منسق مركز الاقتراع- من الوكيل مغادرة مركز الاقتراع. ولا ينبغي القيام بذلك الا في نهاية الأمر اذا ما استمر الوكيل في خرق مدونة السلوك الخاصة بوكلاء الكيانات السياسية. وينبغي تسجيل أي من تلك المواقف بسجل الاقتراع.

### وسائل الاعلام

وحول وسائل الاعلام، فمن المهم ايضاً ألا يشعر الناخبون بالخوف والا يتعرض امن هؤلاء الناخبين وامن فريق الاقتراع للمخاطر. ومن ثم، سوف يحظى الاعلاميون بإمكانية دخول جميع مراكز الاقتراع ومحطات الاقتراع على اقدامهم وبدون أي اجهزة إلكترونية مثل الكاميرات او اجهزة التسجيل. وبالنسبة لهؤلاء الذين يرغبون في التقاط الصور او التصوير، سوف يتم ترتيب زيارة خاصة الى عدد قليل من مراكز الاقتراع حيث يتم فحص الكاميرات والاجهزة الاخرى بصورة شاملة. وسوف تقوم المفوضية بنشر قائمة تضم مراكز الاقتراع ولا يجوز التقاط أي صور او تصوير أي شخص بمكاتب الاقتراع دون موافقة صريحة من قبل الاشخاص الذين يتم تصويرهم او التقاط الصور لهم. ولا يجوز ان يتم التصوير حتى في حالة موافقة أي ناخب خلف حاجز التصويت او الكشف عن نية الناخب. ولن يسمح باجراء أي مقابلات او حوارات شخصية مع فريق الاقتراع او الناخبين داخل محطة الاقتراع.

### الامن داخل المراكز

وعلمت (الدستور الجديد) ان قوات الامن العراقية ستتولى المسؤولية عن تأمين مركز الاقتراع. ومع ذلك، ينبغي ان يتخذ ضباط الشرطة وافراد فريق الامن الآخرون بصفة عامة مقرهم خارج مركز الاقتراع وليس داخل محطات الاقتراع ما لم تكن هناك حاجة الى وجودهم في حالات الطوارئ او ما لم يطلب احد مسؤولي الاقتراع وجودهم وينبغي ان يتأكد جميع منسقي مراكز الاقتراع ومدراء المحطات بمكاتب الاقتراع من احتفاظهم برقم هاتف قوات الامن الذي سوف يستخدمونه في حالات الطوارئ.

### الحبر.. والادلاء بالاصوات

وسيتم استعمال الحبر الخاص الذي استعمل سابقاً للتأكد من ان الشخص ادلى بصوته وينبغي ان يتأكد مراقب صناديق الاقتراع من قيام الناخب بوضع اصبع السبابة الأيمن في الحبر الذي لا يمحى وان يتأكد من ان الحبر يغطي طرف ظفر إصبع الناخب قبل السماح للشخص بوضع ورقة الاقتراع داخل صندوق الاقتراع. وينبغي ان يتأكد مراقب صندوق الاقتراع ايضاً من عدم قيام الناخب بمحاولة مسح إصبعه قبل ان يجف الحبر.

اذا كانت للناخب اصابع مفقودة، يقوم مراقب صندوق الاقتراع بوضع احد اصابع اليد اليمنى الاخرى للناخب واذا لم تكن لديه يد يمنى يضع احد اصابع اليد اليسرى. واذا لم يكن لدى الناخب أي اصابع، فليس من الضروري ان يضع حبراً على الاطلاق. وانه اذا احتاج أي ناخب الى مساعدة، على سبيل المثال، نتيجة لعدم معرفة القراءة والكتابة، يمكن ان يطلب الناخب من احد اصدقائه او اقاربه مساعدته عن طريق وضع علامة على اوراق الاقتراع وفقا لتعليمات الناخب. ولا يجوز ان يساعد الصديق او القريب اكثر من ناخبين اثنين خلال يوم الاقتراع. وينبغي ان يوضح مدير المحطة للصديق او القريب الحاجة الى احترام اختيار الناخب وسرية ذلك الاختيار. اما اذا لم يكن لدى الناخب صديق او قريب معه، او لم يكن يريد ان يساعده صديقه او قريبه، يمكن ان يطلب من مدير المحطة ان يساعده. ولا ينبغي ان يخطر مدير المحطة احداً باختيار الناخب مطلقاً.

ولا يمكن ان يقدم الوكلاء ومراقبو الانتخابات المساعدة الى أي ناخب ولا يمكن ان يشهدوا عملية التصويت المساعد.

### وقف عملية الاقتراع

و يمكن ان يقرر منسق الاقتراع وقف عملية الاقتراع إذا ما تعرض احد مراكز الاقتراع للتهديد باعمال الشغب او العنف او العواصف او الفيضانات او أي احداث اخرى يكون من شأنها ان تجعل الاقتراع المنظم امراً مستحيلاً. وينبغي استشارة المكتب الانتخابي الفرعي إن امكن ذلك قبل وقف عملية الاقتراع.

ويمكن ان يقبل منسق مركز الاقتراع النصيحة من قوات الامن بوقف عملية الاقتراع ويمكن ايضاً ان يتصرف بناء على رأيه الشخصي.

وينبغي ان يقوم منسقو مراكز الاقتراع بأسرع ما يمكن عقب وقف عملية الاقتراع بإخطار المكتب الانتخابي الفرعي ومناقشة إمكانية استئناف عملية الاقتراع. ولا بد ان تحاول المكاتب الانتخابية الفرعية إخطار المكاتب الانتخابية بالمحافظات التابعة لها بصفة مستمرة وينبغي ان تخطر المكاتب الانتخابية بالمخافظات مكتب الانتخابات الوطنية بالموقف.

### إغلاق عملية الاقتراع

ان مراكز الاقتراع ستغلق في تمام الساعة الخامسة مساء عقب قيام آخر ناخب بالتصويت يكون موجوداً في المركز، حيث سيقوم مدير المحطة بإغلاق صندوق الاقتراع بالاقفال ويسمح للمراقبين والوكلاء الموجودين بتسجيل ارقام الاقفال.

نصت اجراءات الاقتراع وعد الأصوات المعدة من قبل خبراء الأمم المتحدة على ان عملية الاستفتاء ستبدأ الساعة السابعة من صبيحة يوم الـ ١٥ من الشهر الحالي وتستمر حتى الخامسة مساء.

ولم توضح تلك الاجراءات امكانات تمديد هذا الوقت اذا حصل زحام على المراكز الانتخابية